

الوجه والوجه الاول ثم انظر قول النبي بهت مع قوله الاتي ثم امر بتبليغ
 قومه فلعل المراد بهت بني ابي بصير جبريل اليه ه وهو ابن اربعين
 اي عند تمامها لا في ابتداءها وقيل زيد بن حارثة وهم بان اول من امن
 به من النساء بل علي بن ابي طالب قد حجة ومن الصياد علي ومن الرجال الامير
 ابي بكر ومن المهاجرين زيد بن حارثة واول مستبدا وما فرض اي شي فرض
 او الذي فرض هو فالعايد ضريح مستريحون علي ما وما ذكر خبر ومن
 قيام الليل عيات لما تقدم عليه من قيام الليل في صلاة الليل
 في غيرها وهو قوله تعالى علم ان ان تحصى ان تحفة من الثقله ولها
 محزون اي انه لن تحصى اي الليل لتقوم معاليها يجب القيام فيه الى
 بقيام جميعه وذلك يشق عليكم فتابع عليكم رجع بهم الى الخفيف
 فاقر ما تيسر من القران في الصلاة بان فصلها ما تيسر علم ان ابي
 انه سيرت منكم من رزقها واضرت يضربون في الارض يسافرون يتفوت
 من فضل الله يظلمون من رزقه بالحق وغيرها واضرت يقاتلون في سبل
 الله وكر من الفرق الثلاثة يشق عليهم ما ذكر في قيام الليل فاقر
 ما تيسر منه كما تقدم واقبوا الصلاة المفروضة وانما الزكاة الى من الله ان
 وجاهدوا والاكذ ان نعمة الله والذي في برائة تقدم باموالكم وانفكم
 علي قوله في سبل الله والتي في الصف وتجاهدوا لكن افضل الجهاد حرج
 من رزق فح لا م لكن ومن الكاف ويهون السموات المثلدة والارض
 والجزر وضرب مقدم وافضل الجهاد مبتدا موضح اي هو الجاول ولا يصح
 ان يستدل لاله اذا قرب ولكن بالتشديد كما ذكرنا وتسمية الجهاد امن
 حيث القاب النفس والمثقة فيه او من باب المسئلة ليطا بق الجواب
 السؤال او معظما صابعا بخلاف فاقد الاقر قضية كلامه انه يجب
 علي فاقد الابهام والمسيحة وعلي فاقد الوسطي والبني لكن قال الاذري
 الخ انه لا يجب عليه كما لا يجز ان في الكفارة وقد يفرق بينهما روي
 ه شورب ولا يجب علي فاقد اكثر انما يريد كما في عاب فاضل
 ذلك اي المرتوب وما قبله لم يجز الا باذنه الا ان ذلك من بر
 الوالدين فلذلك استرطضا جميع الاموال له الا بدين فقط فليس استرط
 الرضا

الرضا لاجل احتياج الاله صلا اليه في المونة كما قد يتوهم لعدم فرجه بين الفرع
 الفتي والقدير وبين البعيد والقريب وبين ان يترك عنه ما يكفه العمر
 الغالب اوله كذا قرره زكي وهو واضح ولو وجد الا قرب الا غاية ابي
 اذا ذنت الا قرب لا يجوز السفر حيث منع الاله بعد فرغ لا يقبل ذن الاصل
 في السفر لطلب علم شريفي ولو كان فرض كفاية او امكن في البلد ورجع
 بخروجه زيادة فبلغ او ارشاد شيخ او نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير
 المتعين بعد شروعه فيه وان ظهر انتفاعه في صلاة الميت ولا يقبل الا ذن
 في السفر ليجز او غيرها حيث لا يحظر فيه تركه بجرادية مختطرح
 وان غلب الاله من عاب ولم تنكسر اي ولم تنزع مع الاله ما يجعل
 والاله بل رخصه الرخص بل لا يجوز تركه الرخص فلا يجب الرجوع الا بشرط
 اربعة ان لا يحضر الصف وان يامن وان لا تنكسر قلوب المسلمين وان لا يخرج
 جهرا فان حضر اولم يامن او انكسر قلوب المسلمين برجوعه او خرج جهرا
 فلا يجب الرجوع قال قلظ جواز الرجوع مع عدم الاله من وغيره ومن صرح
 ه اي فلو قال الله فلا يجوز كان اولي قتل ان يدخلوا البلد لثاني
 او يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر رفقوله ان يدخلها اي او
 يتربوا وقوله بلذ اي او يحذر المنا فالوصول والبلد ليس بقيد علم
 كل الكيمان مع المنهج اولم يمكن كمن علم الا وهي اوي وقوله من قصد بالنا
 للفقول انه ان اخذ قتل فيقتل القتال لا يمنع الاله استلهم كما فر
 وقوله اولم يعلم انه ان امتنع من الاستلهم قتل فيجب الدفع ايضه
 لان عدم الدفع قد دل ديني من غير خوف علي النفس والعلم فيه بمعنى الظن
 اولم تأمت المرأة فحصة ان اخذت اي فلا يجز لها الاستلهم بل
 يلزمها الدفع ولو قتلت لان من اكله علي الرضي لا يجز له المطاوعة
 لدفع العقرته الرخص قال الاله ذري النظم ان لا مرد الجير وغيره عليه
 انه اذا علم انه يقدم بالفحصة في الحال والمال حكم المرأة واولي حوي
 فان ظن انه لو استسلم لا يقتل وامت المرأة فاحصة جاز الاستلهم
 فان حصل بعد ذلك خلف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الاله مكان قتل
 ومن هو دون مسافة قصر الا كذا فسيم قوله فيلزم اهلها حكمها